

# المرفقات اليهانية

في عنق من قال ببطلات  
الوقف على الذرية

تأليف

الاستاذ العلامة الكبير صاحب الفضيلة

﴿ الشيخ محمد نجيب المطبوع ﴾  
مفتي الديار المصرية سابقاً

القاهرة ١٣٤٤

الثن ٣ قروش مصرية

المطبعة السلفية - بمصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ورد علينا كتاب من حضرة حسين بك السيد أباطة يلفتنا فيه إلى ما جاء في جريدة الأهرام من افتاء بعض علماء سوريا بإلغاء الوقف على الذرية ، ويطلب منا الكلام على هذه الفتوى ونصها :

ماقولكم في بيع أوقاف الذرية : هل يجوز أم لا ؟  
فأجاب حضرة العالم الجليل السيد محمد رحيم من علماء طرابلس الشام بما يأتي :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ان الجواب على هذا السؤال فرع القول بصحة تلك الاوقاف أو عدم صحتها من وجوه :  
أحدها . انها لا تستند الى كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا قياس ، بل القياس الصحيح يقتضي عدم صحتها لانهم قالوا ان الوقف يستقي من الوصية ، والوصية لا تصح للوارث فكذا الوقف عليه

ثانيها . انها مما جاء ذمها والنهي عنها في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم في قوله ( وشر الامور محدثاتها ) و ( اياكم ومحدثات الامور ) يعنى بها ما أحدث بعد الخلفاء الراشدين ، ووقعنا في كثير من المحدثات لا يقتضى تبرير هذه المحدثات لان ماذمه النبي اُنهى عنه لا يجوز القول بصحته ثالثها . ان الاوقاف المذكورة ليست من البر والدليل عليه شيئا ن :

الاول انها تقتضي الحرج عليهم فيما كان يباح لهم التصرف فيه كالتقاصرين والحجج عليهم يتنافى البر اليهم والوقف انما جاز لما فيه من البر ولا بر في وقف الرجل على اولاده لان مصلحته المال اليهم بوجه أهني لميلهم . فان قيل ان مراد الواقف من رعى اولاده أن لا يبيعوه من بعده فيفتقروا فيكون الوقف عليهم برا بهم . قلت ان مصله هذا عين الاثم وهل يستطيع أن يدفع الفقر عنهم اذا كان مقدرا عليهم ، فقد رأينا من آلت بهم الحال الى فقر مدقع وأوقافهم وافرة جدا

الثاني . لو كان وقف الرجل على اولاده من البر لفعله أحد الصحابة أو التابعين ولو فعله أحدهم لتكلم عليه الامام أبو حنيفة وأصحابه واحتج به بقية المجتهدين . ومن أكبر دلائل على عدم كلام الامام فيه اتفاق كتب المذهب كلها على عدم النقل فيها

عنه بل هاهم ذكرها في مبسوط السرخسي يدل على عدم كلام محمد فيها أيضا لان مبسوط السرخسي قد شرح به كافي الخاتم الذي جمع كتب الامام محمد في ظاهر الرواية . ومما يؤيد هذا ما جاء في البزازية من ان محمداً لم يفرع مسائل الوقف بل فرعها بمض أصعبه كهلل وغيره وما جاء في الخانية مما يؤيد النقل فيها عن محمد ينبغي حمله على تفسير الولد وولد الولد لأعلى وقف الرجل على أولاده بدليل ما ذكرناه عن المبسوط والبزازية

رابعا . اذا لم ننظر الى جميع ما تقدم ورجعنا نظرا الى ما قاله الامام ومحمد في الوقف فأردنا ان نقيس الوقف على الذرية على الوقف على غيرها نجد ان كل الموقوفات على الاولاد في هذه المصور الاخيرة أو جاتها لم تصح في قولها المفتى به وذلك ان الوقف عند أبي حنيفة الذي يراد التصديق بفاته انما يلزم عنده اذا خرج مخرج الوصية والوقف على الاولاد بهذا الوجه لا يصح اذا لاوصية لو ارث واذا لم يخرج مخرج الوصية كان الوقف عنده كالعمارية يباع ويوهب ويورث وقوله هو الذي ينبغي الافتاء به قال في الدر عن السراجية وغيرها ان الفتوى على قول أبي حنيفة على الاطلاق وصحح في الحاوي قوة المدرك وفي رد المختار عن الخيرية لا يفتى ويعمل الا بقول الامام الاعظم وان عرحو بأن الفتوى على قولها الا لضرورة كمسألة المزارعة وفي

للبحر مثله وزاد : وان لم يعلم من أين قال اه فبالك اذا كان كلامه مؤيدا بالرواية والدراية قال السرخسي « وقوله أقرى من حيث الممي اه » وفي المعني عن الطحاوي ولابي حنيفة قواه عليه السلام لاحبس من فرائض الله تعالى وحديث ابن عمر لا يدل على لزومه ، لهذا أراد عمر رضي الله أن يبيح ما رفته بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم ثم كره أن ينقض ما كان ما بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم اه . فان قيل ان حكم الحاكم يرفع الخلاف وما من وقف الا حكم به حاكم . قلت جاء في الخانية والبزازية ان الذي يرفع الخلاف هو حكم من له اجتهاد لا قضاء زماننا

اما محمد فانه يشترط لصحة الوقف خروجه من يد الواقف وتسليمه الى المتولى ، وهذا منقود في اوقاف زماننا لانهم يذكرون التسليم باللسان فقط دون ان يصحبه حقيقة كما شاهدته بنفسى وسميته من ثقات كتبة الحكمة ، وكذلك هو منقود من اوقاف العصور القريبة منه . والدليل عليه امور : الاول اننا لا نجد في صكوك اوقافها ما يدل على التسليم حقيقة كالتصريح بفراغ الدار او الخانات من امتعة الواقف كما كان يصرح به المشايخ المتقدمون لان فراغها شرط لصحة التسليم الثاني عبارة تلك الصكوك السقيمة مع اتفاقها على مؤدى

واحده تقريبا دليل بين على جهل كاتبها وانه لم يوف شرائط  
الصحة حتيا

الثالث ما يذكر في تلك الصكوك من الوقف على نفس  
الواقف لانه ينافي اخراجه من يده وقد صرح في الخاتمة  
والبنازية وغيرهما ببطان الوقف على النفس . قال السرخسي  
في المبسوط وفتوى طاعة المشايخ على قول محمد ابي من  
اشراط التسليم لصحته وبطلان الوقف على النفس . ولا يخفى  
ان كلمة المشايخ في كلام السرخسي يريد بها من كان من  
المجاهدين او من اهل التعزيج او الترجيح فلا يمارضه ما قد  
يوجد في كلام بعض المتأخرين من ان الفتوى على قول ابي  
يوسف لان فتوى هؤلاء لا تعارض فتوى اوائك . قال في رد  
المحتار قال العلامة الطرسوسي : مبسوط السرخسي لا يعمل بما  
يخالفه ولا يركن الا اليه ولا يقى ولا يمول الا عليه اهـ

فما قدمنا يعلم ان الوقف على الاولاد باطل البتة في قول  
الامام وهو الذي ينبغي الافتاء به لما قدمنا عن السراجية  
والحاوي والخيرية والبحر بل لو اردنا ان ننزل عن قوله الى ما  
اعتمد عليه مشايخ الرواية والدراية من قول صاحبه لاعتمدنا  
القول ببطلان الاوقاف على الاولاد في المصور الاخيرة ايضا  
لما بينا من عدم التسليم الحقيقي الذي اشترطه محمد لصحتها

(٧)

وبقوله أفنى مشايخ الرواية والدراية كما قدمنا عن السرخسي  
خامسها . لو فرضنا ان الوقف على الأولاد غير مبتدع  
وان اصحاب المذهب تكلموا فيه وفرضنا ان اقوالهم متكافئة  
في القوة صحة وبطلاننا فان ما صار يؤدي اليه في الازمنة  
الاخيرة من الشحناء وقطيعة الرحم واكل نظاره له كاف لترجيح  
قول من يشترط الشرائط القاضية ببطلان الموقوف منها في  
هذه المصور الاخيرة فضلا عن كونها من محدثات الامور  
المنهى عنها في الحديث الشريف \* وفقنا الله لاتباع رضاه وسلك  
سبيل هداه انه ولي التوفيق

انتهت الفتوى

\*\*\*

فلما اطلعنا على هذه الفتوى كتبنا ما يأتي :  
الحمد لله وحده \* والصلاة والسلام على من لا نبي بعده \*  
وعلى آله وصحبه وسائر اتباعه وحزبه  
اما بعد فاني قد اطلعت - وانا الفقير الى مولاه الفنى بفضله  
عمن سواه محمد بن حيت المطيعي الحنفى - على ما جاء بهذه الفتوى  
فوجدتها تنحصر في خمسة اوجه :  
الاول ان الاوقاف على الذرية لا تستند الى كتاب ولا سنة  
ولا اجماع ولا قياس

وأقول : ان الأوقاف مطلقا تمتد الى كتاب الله وسنة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والى الاجماع والقياس . اما  
استنادها لكتاب الله تعالى فقد قال تعالى « لن تملوا البر حتى  
تتفقوا مما تحبون » فهذه الآية وان كان سببها عاما لكن لفظها  
عام والمبرة بمعنى المفظ لا بخصوص السبب فتشمل الوقف لانه  
صدقة لله تعالى كسائر الصدقات التي بها يتقرب الى الله تعالى وذلك  
لما صرح به في الفتح وغيره من ان سببه ارادة محبوب النفس  
في الدنيا بين الاحياء وفي الآخرة بالتقرب الى رب الارباب  
جل وعز . وفائدة الانتفاع الدار الباقي على طبقات المحبوبين من  
الذرية والمحتاجين من الاحياء والموتى لما فيه من ادامة العمل  
الصالح كما في الحديث المعروف اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا  
من ثلاث صدقة جارية الحديث . وبهذا ايضا كان داخلا في قوله  
تعالى وفي « أموالهم حق للسائل والمحروم » لان المنصوص عليه  
باتفاق العلماء ان شرط الواقف كنص الشارع في الفهم والدلالة  
وجوب العمل به فاذا شرط في وقفه شيئا للسائلين والمحرومين  
من المحتاجين كان لهم في وقفه حق ولا بد ان يكون لهم فيه  
ذلك الحق لان مآل كل وقف للفقراء والمحتاجين . واما السنة ،  
فسباني الكلام عليها عند قيام الدليل لكل مذهب من مذاهب  
الائمة . واما الاجماع ، فقد صرح العيني في العمدة والفتح



وغيرها ان الاجماع منمقد على صحة الوقف وانما الخلاف في لزومه فقط فقال ابو حنيفة هو حبس العين على ملك الوقف والتصدق بالمنفعة بمنزلة العارية . وانما قال بمنزلة العارية لانه ليس بعارية حقيقة لانه ان لم يسامه الى غيره فظاهر انه ليس بعارية وان اخرجته الى غيره فذلك الغير وهو المتولى قد يكون ليس هو المستم في المنفعة فراد الامام انه صحيح كالعارية لكنه غير لازم وقال ابو يوسف ومحمد هو حبس العين على حكم ملك الله تعالى فيزول عنها ملك الوقف وتنمحض العين ملكا لله تعالى فيلزم الوقف ولا يجوز للواقف ان يتصرف في العين ببيع ولا هبة ولا غير ذلك من التصرفات الناقلة للملك . ومذهبهما هو الاصح من مذهب الامام الشافعي والامام احمد وعند مالك هو حبس العين على ملك الوقف فلا يزول عنه ملكه ولكن لا يباع ولا يوهب ولا يورث وذكر بعض الشافعية ان هذا قول آخر للشافعي واحمد لانه صلى الله عليه وسلم قال حبس الاصل وسبل الثمرة اه قال الكمال بن الهمام وهذا احسن الاقوال وبين وجه ذلك في فتح القدير ولا يتعلق غرضنا به لانه خلاف في تعريف الوقف وبيان حقيقة ما هو والذي يهمنا ان نبين لك ان الوقف صحيح جائز بالاجماع وانما الخلاف فقط في كونه لازما او غير لازم فابو حنيفة يقول هو صحيح غير لازم وجمهور العلماء يقولون انه

صحيح الأزم . استدل أبو حنيفة بما أسنده الطحاوي في شرح  
 معاني الآثار إلى حكمة عن ابن عباس قال سمعت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم بعد ما أنزلت سورة النساء نهى عن الحبس  
 وروى هذا الحديث الدارقطني وفيه عبد الله بن طهيم عن أخيه  
 وضعفوها ورواه ابن أبي شيبة موقوفا على علي **حدثنا** هشيم  
 عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال قال علي رضي الله عنه  
 لا حبس عن فرائض الله إلا ما كان من سلاح أو كراع قال الكمال  
 ابن الهمام وينبغي أن يكون لهذا الموقوف حكم المرفوع لأنه بعد  
 أن علم ثبوت الوقف ولهذا استثنى الكراع والسلاح لا يقال إلا سماعا  
 والا فلا محل واستدل أيضا بما عن شريح قال جاء محمد بن يحيى الحبيس  
 ورواه ابن أبي شيبة في البيوع **حدثنا** وكيع وابن أبي زائدة عن  
 مسهر عن ابن عوف عن شريح قال جاء محمد بن الحديث . وأخرجه  
 البيهقي أيضا قال الكمال وشريح من كبار التابعين وقد رفع  
 الحديث فهو حديث مرسل يحتاج به من يحتاج بالمرسل اهـ وأبو  
 حنيفة ممن يحتاج به كما هو مقرر في أصول الفقة وفروعه . وأجاب  
 الجمهور عن ذلك أن الواقف متى صدر منه وقفه وهو في حال  
 صحته بالغ عاقل له كامل التصرف في ماله وهو مالك لما أوقفه  
 له شرعا بالاجماع أن يتصرف في ماله كيف يشاء ببيع وهبة  
 وصدقة فله أن يبيع كل ما يملكه لمن يشاء وإن يهبه ويسلمه لمن  
 يشاء وإن يتصدق به ويسلمه لمن يشاء من الفقراء وإذا تصدق

به على الفقراء فليس له الرجوع بعد ذلك واذا وهب كان له الرجوع  
 عند ابي حنيفة الا اذا وجد مانع يمنع من ذلك ، وعند مالك  
 والشافعي لا يرجع الا في احوال خاصة مبينة في الفقه . وهذه  
 التصرفات كلها لا يمكن لاحد ان يقول انها حبس عن فرائض الله تعالى  
 ولا يمد بها المالك فاما من فرائض الله تعالى في الموارث فالوقوف  
 في الصحة وضرر مالك ما يقفه كذلك لا حبس فيه عن فرائض الله تعالى  
 وكيف يتحقق الحبس عن فرائض الله تعالى قبل وقوع تلك  
 الفرائض وقبل تعلق حق الورثة بمال المورث لأن فعله قبل ان  
 تكون فرائض الله تعالى وقبل ان يتعلق حق اصحاب الفرائض  
 بالميراث ولذلك فسر بعضهم حديث ابن عباس وقول علي وما قاله  
 شريح بان المراد منه لا مال يحبس بعد موت صاحبه عن القسمة  
 بين الورثة والشافعي رضي الله عنه لما روى حديث لا حبس عن  
 فرائض الله تعالى وقول شريح جاء محمد باطلاق الحبس حمله على  
 ما كان عليه أهل الجاهلية من البخيرة والسائبة والوصيلة والحام  
 حيث قال رضي الله عنه الحبس التي جاء محمد صلى الله عليه وسلم  
 باطلاقها هي بينة في كتاب الله عز وجل قال الله تعالى « ما جعل  
 الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام » فهذه الحبس هي  
 التي كان اهل الجاهلية يحبسونها فابطل الله شروطهم فيها وابطلها  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بابطال الله اياها وهي ان الرجل

كان يقول اذا نتج خل ابله ثم القح فانتج منه هو حام اي قد حى  
 ظهره فيحرم ركوبه ويجعل ذلك شبيها بالعتق . ويقول في البحيرة  
 والوصيلة على معنى يوافق بهذا . ويقول لمبده انت حر سائبة  
 لا يكون لي ولاؤك ولا ملي عقلك . وقيل انه أيضاً في  
 البهائم قد سيبتك . قال الشافعي رضى الله عنه : فلما كان  
 المتق لا يقع على البهائم رد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ملك البحيرة والسائبة والحام الى مالكه . وأثبت المتق  
 وجعل الولاء لمن اعتق السائبة وحكم له بمثل حكم النسب .  
 ولم يحبس أهل الجاهلية فيما علمته داراً ولا أرضاً تبرأ بحبسها  
 وإنما حبس أهل الاسلام بأمر النبي صلى الله عليه وسلم  
 وأما قول صاحب المنايا بعد أن نقل أنهم يحملون الحبس  
 على ما قاله الامام الشافعي رحمه الله استدراكا عليه ولكننا نقول  
 النكرة في موضع النفي تم فتمتناول كل طريق يكون فيه حبس  
 عن الميراث الا ما قام عليه دليل اه فهو مردود لاننا لانسلم  
 ان في الوقف حال الصحة حبساً عن الميراث بل كسائر التصرفات  
 الناجزة في حال الصحة من بيع وهبة وصدقة وغير ذلك فكما ان  
 هذه التصرفات لا تعد حبساً عن الميراث فالوقف كذلك لان الدليل  
 قائم بلا شك على ان المالك يتصرف في ملكه كيف يشاء الا اذا  
 حجز عليه بطريقة الشرعى أو كان مريضاً مرض الموت وأما قبل  
 أن يوجد الميراث أو قبل أن يتعلق حق الورثة بالتركة في مرض

الموت وقبل حصول الحجر عليه بطريقة الشرعي وهو صحيح  
الجسم والعقل بالغ فالدليل قائم على اطلاق كل تصرف في ماله  
على أنه في مرض الموت انما يحجر عليه بما زاد على الثلث فقط  
لأنه هو الذي يتعلق به الميراث ولو حمل الحديث وما من شريح على  
هذا لكان أوفق جمعا بين الأدلة. ويرشد الى هذا قول ابن عباس بعد  
ما نزلت سورة النساء الخ. واستدل أبو يوسف ومحمد وسائر الأئمة  
بالأربعة وجهين ان العلماء زيادة ما تقدم من كتاب الله تعالى على لزوم  
الوقف وانه لا يباع ولا يوهب ولا يورث بما في الصحيحين  
وباقى الكتب الستة عن ابن عمر قال : اصاب عمر ارضا بخيبر  
فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اصب ارضا لم اصب مالا قط  
انفس منه فكيف تأمرني قال ان شئت سميت اصلها وتصدق  
بها ، فتصدق بها عمر لا يباع اصلها ولا يوهب ولا يورث في  
الفقراء والقربى والرقاب وفي سبيل الله والضيف. وفي بعض طرق  
البخاري فقال عليه الصلاة والسلام : تصدق بأصله لا يباع  
ولا يوهب ولا يورث ولكن تنفق ثمرته . وقال محمد بن  
الحسن في الاصل اخبرنا صخر بن جويرية عن مولى عبد الله  
ابن عمر ان عمر بن الخطاب كانت له ارض تدمي نفع وقال كان  
نحلا فقيسا قال فقال يا رسول الله اني استفدت مالا هو عندي  
فقيس افا تصدق به قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولكن تنفق

ثمرته قال فتصدق به عمر في سبيل الله وفي الرقاب وللضعيف  
والمساكين ولأبن السبيل ولذي القربى لأجناح على من وليه  
أن يأكل بالمعروف أو يؤكل صديقا غير متمول فيه اه واستدل  
من قال أن الوقف حبس العين على حكم ملك الله تعالى بحيث  
يزول عن ملك الواقف لا إلى ملك بالقياس على المسجد والرباط  
ونحوها وعلى المتق فإن الأجماع منعقد على أن من وقف مسجدا  
أو رباطا أو نحوهما أو أعتق عبدا فقد خرج من ملكه لا إلى  
ملك وعاد إلى خالص ملك الله تعالى فلا يباع ولا يوهب ولا  
يورث

واستدل من قال أنه حبس العين على ملك المالك مع منعه  
عن بيعه وهبته وأنه لا يورث بالقياس على أم الولد والمذبرة  
التدبير المطلق عند الحنفية فإن كلا منهما يكون الملك فيه باقيا  
ولذلك حل له وطؤها واستمتاعهما وليكنها لا يباحان ولا  
يوهبان ولا يورثان وفرق أبو حنيفة بين وقف المسجد ونحوه  
وبين الوقف على الترية ونحو ذلك بما حاصله أن المسجد ونحوه  
جعل لله تعالى على الخالص محرراً عن أن يملك العباد فيه شيئا  
غير العبادة فيه وما كان كذلك خرج عن ملك الخلق أجمعين  
أصله الكعبة . والوقف غير المسجد ونحوه ليس كذلك بل  
ينتفع به العباد بعينه زراعة ومسكني وغيرها كما ينتفع بالمازكات

وما كان كذلك ليس كالمسجد متى يلحق بالكعبة كما ألحق  
المسجد بها وأيضاً قضية كون الحاصل منه صدقة دائمة من  
الواقف أن يكون ملكه باقياً إذ لا تصدق بلا ملك فافترض  
قيام ملك كذا قاله الركن بن النعمان . ولا يخفى أنه لو اقتضى  
دوام الصدقة دوام الملك لا تقطعت الصدقة بانقطاع الملك والملك  
ينقطع بموت الواقف ولا تنقطع الصدقة ، فكان الحق ما قاله  
المصاحبان وهو الأصح من مذهب الشافعي وأحمد لأن الأصل  
في الأشياء جميعها أنها ملك لله تعالى وليس لغيره فيها ملك ولكن  
الله تعالى بفضله ورحمته قال « خلق لكم ما في الأرض جميعاً »  
« إذن لنا في أن تملك الأموال ويمتاز كل إنسان بملك خاص به  
وحرم على كل واحد منهم أن يترخص لملك الآخر وجعل لكل  
من ملك شيئاً من المال أن يتصرف فيه كيف يشاء بحيث لا يجوز  
أن يحجر عليه إلا بسبب ما به المصلحة شرعاً من دين ونحوه فإذا وقف  
الواقف ما يملك مما أجاز الشارع وقفه فقد أزال ملكه الطارئ  
عما وقفه وجعله باقياً على خالص ملك الله تعالى كما كان أولاً  
قبل أن يملكه فخرج بذلك عن ملكه لا إلى ملك من العباد  
وإن كان مملوكاً لله تعالى قبل أن يملكه الواقف وبعد أن يملكه  
بإذنه تعالى فملك الله تعالى لا يزول ولكن الذي زال إنما هو  
ملك الواقف وبهذا يمكن أن تكون الصدقة دائمة لا تنقطع  
بانقطاع ملك الواقف بموته . وهذا أولى وأحق من أن يقال إن

ملك الواقف يبقى بعد موته حكماً لدوام صدقته . و الفرق  
أبو حنيفة بين وقف غير المسجد ونحوه وبين الموقوف بما  
حاصله : ان الاعتاق انلاف للمملوك بالكلية وليس الوقف  
كذلك ونقول ان هذا يناق ماصرحوا به من أن الاعتاق عند  
أبي حنيفة هو ازالة الملك ولذلك قال انه يتجزأ وعندهما اثبات  
قوة الموقوف ، ولذلك قال انه لا يتجزأ على أن كوني الاعتاق انلافا  
للمملوك بالكلية لا يمكن أن يراد منه الا أنه اخراج له من المالة  
واعادته الى حكم الآدمية يرشد الى ذلك جواب شمس انه قد ان  
الآدمي خلق مال كما غير مملوك وانما عرض فيه المملوكية وبالاعتاق  
يمود الى ما كان بخلاف ماسواه لانها خلقت لتتملك فبالوقف  
لا تمود الى أصل هو عدم المملوكية بل الى الحبس على ملكه  
والتصدق بالمنقمة اه . قال الكمال وهذا حق ويؤيد ما اخترناه  
من عدم الخروج عن ملكه لكن أبا حنيفة يجعل عدم الخروج  
ملزوما لعدم لزومه صدقة وبره وليس كذلك بل هما منفكان كما  
ذكرنا عن أم الولد والمديرة اه . ونقول بنى الكمال هذا القبي  
قاله على قول شمس الائمة بخلاف ماسواه لانها خلقت لتتملك الخ  
وما قاله شمس الائمة في هذا غير مسلم لان ماسوى الآدمي  
وان كانت خلقت لتتملك لكن ذلك لا يخرجها عن ان الاصل  
فيها انها ملك لله تعالى اذ كونها ملكا له تعالى باق لا يزول في  
حال تملكها لالمباد وانما اذن الله تعالى لمباده فيها بأن يتملكوها



مع بقاء ملكه فيها . فقولنا فبالوقف لا تمود الى أصل هو عدم  
 المملوكية غير مسلم بل تمود الى أصل هو مملوكية الله تعالى وحده  
 وعدم مملوكية أحد من الخلق فيكون معنى الوقف هو حبسها  
 على حكم ملك الله تعالى

وعلى كل حال فقد صح قياس الوقف على المسجد والمثقب  
 وأم الملك عليه السلام قوله تعالى قولنا سواء قلنا انه حبس المملوك  
 على ملك الله تعالى لا تباع ولا توهب ولا تورث أو انه  
 حبس المملوك من ملك الواقف لا تباع ولا توهب ولا تورث ،  
 فجعل الإمام عدم الخروج عن الملك لازوما لعدم اللزوم  
 صدقة ويرى ان ذلك بل هما منفكان كما قال الكمال ،  
 ولذلك قال الكمال بن الهمام : والحق ترجيح قول عامة العلماء  
 بلزومه لان الاحاديث والآثار متضافرة على ذلك قولنا  
 كما صح من قوله عليه السلام لا يباع ولا يورث الخ وتكرر  
 هذا في أحاديث كثيرة واستمر حمل الامة من الصحابة والتابعين  
 ومن بعدهم على ذلك أولها صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ثم صدقة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي والزبير ومعاذ بن جبل  
 وزيد بن ثابت وطائفة وأسماء أختها وأم سلمة وأم حبيبة  
 وصفية بنت حيي وسميد بن أبي وقاص وخالد بن الوليد  
 وجابر بن عبد الله وعقبة بن عامر وأبي أروى الدوسي وعبد الله

ابن الزبير كل هؤلاء من الصحابة ثم التابعين بمدحهم كلها بروايات  
وتوارث الناس أجمعون ذلك فلا تمارض بمثل هذا الحديث الذي  
ذكره علي أن معنى حديث شريح بيان نسخ ما كان عليه الجاهلية  
من الحام ونحوه وبالجملة فلا بمد أن يكون إجماع الصحابة العملي  
ومن بمدحهم متوارثا على خلاف قوله فلذا ترجح خلافه ، وذكر  
بعض المشايخ أن الفتوى على قولها اه كلام الكمال

فهو بمد هذا الذي ذكرنا يمكن لمسلم فضلا عن مالم يجرؤ  
أن يقول ان الاوقاف على الثرية لا تستند الى كتاب ولا سنة  
ولا إجماع ولا قياس الى آخر ما قال ؛ لاشك ان هذا المفتى أجراً  
الناس على الفتيا بغير هدى ولا كتاب منير ، وهل هذا الذي  
قاله الا مكابرة وانكار للشمس في وضوح النهار

\*\*\*

الوجه الثاني قول ذلك المفتى الجريء على الفتيا انها ( أي  
الاوقاف على الثرية ) مما جاء ذمها والنهي عنها في حديث رسول  
الله صلى الله عليه وسلم الخ  
أقول هذا الوجه مبني على ما افتراه في الوجه الاول وقد  
علمت ان الاوقاف ليست من المحدثات بل هي ثابتة بالكتاب  
والسنة والاجماع والقياس على ما فصلناه وانما الذي يدخل في  
الحديث الذي ذكره هذا المفتى هي فتواه هذه فانها من شمر

المحدثات لم يقل بها مسلم فضلاً عن عالم تصدي للفتوى فهي من محدثات الأمور يجب على كل مسلم أن يحذرها ويضرب بها عرض الحائط كيف وقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف وقفه

وان اصحابه وقفوا في حياته بأمره وبعد وفاته فابو بكر حبس دياراً له بمكة ومن شروطها ان يسكنها من حضر من ولده وولد ولده ونسله وحبس عثمان ماله الذي يهب على ولده ابان صدقة بنة وحبس الامام علي ماله مرضاة لله ليدخل بها الجنة في سبيل الله على ذي الرحم والقريب والبيد حتى روى ان علي بن الحسين كان يأكل ويهدي من صدقة جده وما جاء في حبس الزبير ابن العوام انه جعل دوره على بنيه لا تباع ولا تورث ولا توهب وفي رواية علي ولده وولد ولده وان لفرودة من بناته ان تسكن غير مضرة ولا مضراً بها فاذا استغنت بزواج فلاحق لها وكان عروة بن الزبير يهدي باكورة ثمرة صدقة ابيه الى اصدقائه وحبس معاذ بن جبل داراً له بالمدينة وهي التي يقال لها دار الانصار وحبس زيد بن ثابت داراً على ولده وولد ولده وعلى اعقابهم لا تباع ولا توهب ولا تورث وكذلك عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حبست داراً لها على ناس يسكنونها ثم رد الى آل ابي بكر ثم اختها اسماء بنت ابي بكر حبست لها داراً لا تباع ولا توهب

ولا تورث وأم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تصدقت على  
 مواليتها وعلى اعقابهم لا تباع ولا توهب ولا تورث وما روى  
 في صدقة سعد بن أبي وقاص عن بنته عائشة قالت صدقة أبي  
 حنيس لا تباع ولا توهب ولا تورث وإن للمردودة من ولده إن  
 تسكن غير مضره ولا مضرا بها حتى تستغنى فتكلم فيها بمض  
 ورثته فجعلوها ميراثا فاختصموا إلى مروان بن الحكم فجمع لها  
 اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فانفذها على ما صنع سعد  
 وصدقة عقبة بن عامر حنيس داره صدقة على ولده وولد ولده فإذا  
 انقضىوا فإلى أقرب الناس مني حتى يرث الله الأرض ومن عليها  
 فهذا تفصيل في بعض أوقاف اصحاب رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم كما ترى وأكثرهم جعل وقفه على الذرية . فانظر أيها المصنف  
 ما صنعه صاحب هذه الفتوى جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه  
 وقف وحنيس وأمر بالوقف وحث عليه وجاء عن اصحابه أنهم  
 وقفوا وحبسوا على اولادهم وذريتهم واقربائهم ومواليهم  
 وواعقابهم إلى آخر ما ذكرنا ثم يجيء بعد هذا كله في أخريات الزمان  
 عالم من علماء السوء هو صاحب هذه الفتوى يقول بطل شذقيه  
 أن الأوقاف على الذرية مما جاء ذمها والنهي عنها في حديث رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ويدخلها في حديث (وشر الأمور محدثاتها)  
 اللهم سبحانه أن هذا بهتان مبين يحسبه هذا المفتي الجريء هينا

وهو عند الله عظيم

وقوله في الوجه الثالث (ان الاوقاف المذكورة ليست من البر

والدليل عليه شيئاً في الاول انها تقتضي الحجر عليهم الخ )

أقول لا يجوز لمسلم فضلاً عن عالم يأتيه كتاب الله والحديث في

امر منصوص ثم يعيبه مفترياً على الله ورسوله بقوله ان الوقف

يقتضي الحجر على الموقوف عليهم ونسي ان مقابله يقتضي ذلك

ايضاً لان فيه منماً للمالك ان يتصرف في ملكه على انه لا حجر

على الموقوف عليهم لانهم لم يملكوا شيئاً من المين الموقوفة

وانما الواقف جعل لهم الغلة ينتفعون بها صدقة وبراً والمين قد

أخرجها من ملكه قبل ان يتعلق بها حق الورثة كما يأتي

وقوله ( والحجر عليهم يناقض البر الخ ) أقول ان المالك

يتصرف في ماله كيفما شاء وما فعله من حبس ماله على الموقوف

عليهم لا يقصد به الا البر بهم ثم بعد موت الواقف وصمدور

الوقف في صحة جسمه وعقله لم يكن المال الموقوف تركة بل خرج

عن ملك الواقف فلم ينتقل الى ملك الورثة حتى يقال انه حجر

عليهم . فقوله بعد ذلك ان عمله هذا عين الأثم . فهذه كلمة

يخشى منها لانها تكاد تكون طعناً على ما فعله أصحاب رسول

الله من اذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فنزلت فأنحة للباب

على مصراعيه

وقوله على الشيء الثاني ( لو كان وقف الرجل على أولاده  
من البر لفعله أحد الصحابة الخ ) أقول فعله كثير من الصحابة  
وقد تقدم قريباً ووقوف جماعة من الصحابة على أبنائهم  
و قوله ( ولو فعله أحدهم لتكلم عليه الإمام أبو حنيفة  
واصحابه واحتج به بقية المجتهدين الخ )

أقول قد قدمنا لك ما يدل على أن أبا حنيفة وأصحابه  
ومائر العلماء تكلموا واحتج كل لمذهبه في الوقف وبينوا  
ما فعله الصحابة ووقفوه على الذي فصلناه فكان ما قاله هذا  
المفتي الجريء كذباً وبهتاناً نفوذ بالله منه . ولو راجع كتاب  
الخصاف والهداية وشراحها لما أمكن أن يقول ما قال ، ولكن  
بأعه قصير ولسانه طويل

وقوله في الوجه الرابع ( اذا لم ننظر الى جميع ما تمسك  
ووجهنا نظرننا الى ما قاله الامام ومحمد في الوقف فاردنا أن نقيس  
الوقف على النظرية على الوقف على غيرها نجد أن كل الموقوفات  
على الاولاد في هذه العصور الاخيرة أوجاهها لم تصح في قولها  
المفتي به وذلك أن الوقف عند أبي حنيفة يراد التصديق بفعله  
انما يلزم عنده اذا خرج مخرج الوصية الخ )

أقول لا يرد هذا الاشكال على قول الامام لارتفاع الاشكال  
بحكم القاضي وهذا فصل مجتهد فيه فيلزم حينئذ عند الجميع

فبعد لزومه لا يقاس على الوصية فالوصية لا يزول ملك الموصي  
 عنها لأنها تمليك مضاف لما بعد الموت وله الرجوع فيها ما دام  
 حياً فإذا مات وجبت . وأما الوقف فيزول فيه الملك بكلامه  
 الموجب وهو حي وليس له الرجوع لأنه إما اخراج العين  
 الموقوفة عن ملك الواقف بحيث لا تباع ولا توهب ولا تورث  
 أو حبس العين على ملك الواقف كذلك ، وشتان بين تصرف  
 ناجز في حال الصحة وسلامة العقل وتصرف مضاف لما بعد  
 الموت فافترقا

وقوله ( وقول الامام هو الذي ينبغي الافتاء به الخ )

أقول هو كذلك في غير ما استثنوه ومن جملة ما استثنوا  
 الوقف فان كثيراً من المشايخ أخذوا بقول أبي يوسف وقالوا  
 ان عليه الفتوى وبمضهم قال ان الفتوى على قول محمد في شرائط  
 الوقف ولم يرجح أحد قول الامام قال في الفتح كما قدمنا والحق  
 ترجيح قول عامة العلماء بازومه لان الاحاديث والآثار متضافرة  
 على ذلك واستمر عمل الصحابة والتابعين ومن بعدهم على ذلك  
 فلماذا ترجح خلاف قوله اهـ ملخصاً وذكر في البحر عن المبسوط  
 كان القاضي أبو حاصم يقول قول أبي يوسف من حيث المعنى  
 أقوى الا انه قال وقول محمد أقرب الى موافقة الآثار يعني  
 ما روى ان عمر جعل وقفه في يد حفصة وغير ذلك ورده في

المبسوط بأنه لا يلزم كونه ليتم الوقف بل لشغله رضى الله عنه  
وخوف تقصيره

وقوله ناقلًا عن الميمني عن الطحاوي ( ولا يحنيفة قوله  
عليه السلام لأحبس عن فرائض الله تعالى ) أقول قد تقدم  
الكلام على هذا بما يفيد بطلان التمسك به

وقوله ( وحديث ابن عمر لا يدل على لزومه لهذا أراد عمر  
رضي الله عنه أن يديم ما وقفه بعد موت النبي صلى الله عليه  
وسلم الخ )

أقول إن صح هذا عن عمر فإنه مجتهد فله أن يرى صحة  
الوقف ولزومه إلا أن شرط الواقف الرجوع فله أن يرجع أو لعله  
كان يرى عدم لزوم الوقف ونحن لا ندعي أن القول باللزوم مجرم  
عليه بل أن المسئلة خلافية ولا يستدل على إبطال قول أحد بقول  
من خالفه والغالب على الظن أنه ليس بصحيح لأنه يناقض ما جاء  
عن عمر بقوله لا تباع ولا توهب ولا تورث وأنه عليه الصلاة  
والسلام قال لعمر في إحدى روايات البخاري تصدق بأصله  
لا يباع الخ ، ومن البعيد جدا أن عمر بعد أن ينفذ ذلك حسب  
أمره صلى الله عليه وسلم يرجع عنه مع مخالفته لأمره صلى الله  
عليه وسلم فلا فرض أن رواة الرجوع عن عمر ثقات يجب حملهم  
على الخطأ فكيف بعد هذا يصح أن يقيم منه مثل ما ذكر



وقوله ( فان قيل ان حكم الحاكم يرفع الخلاف الى قوله ان  
الذي يرفع الخلاف هو حكم من له اجتهاد لاقضاء زماننا )  
اقول : ان حكم الحاكم يرفع الخلاف بلا شك ، وقد يرتفع  
الخلاف بحكم قضاة زماننا لانهم يحكمون في فصل مجتهد فيه لما  
صرحوا به كما في التحرير ان حكم القاضى متى وقع صحيحا  
لا ينتقض ولو انتقض بغيره انتقض وهكذا لا الى نهاية فيفوت  
فائدة نصب الحاكم من قطع المنازعات لاضطراب الاحكام وعدم  
الوثوق بها اهـ . وفي شرح جم الجوامع ان هذا عام في القاضى  
المجتهد وغيره فان اختلاف الاجتهاد كما يكون في قاضيين مجتهدين  
يكون في قاضيين سقايدين كل منهما مقلد امام يخالف اجتهاده  
اجتهاد الآخر اهـ . وقال في الهداية والمراد بالحاكم المولى فاما  
المحكم ففيه اختلاف المدايح اهـ . قال في العناية والمراد بالحاكم  
المولى اى الذي ولاه الخليفة حمل القضاء اهـ . ويؤخذ من الدرر  
وحواشيه انه لا يشترط في القاضى ان يكون مجتهدا لانه يكفيه  
العمل باجتهاد غيره وذلك لئلا يمتد وجود المجتهد في كل زمن  
فيحصل كلامهم على ان الاجتهاد شرط الاولوية بمعنى انه ان  
وجد المجتهد فهو اولى بالتولية اهـ

وقوله ( اما محمد فانه يشترط لصحة الوقف خروجه من يد  
الواقف وتسليمه الى المتولى وهذا مفقود في اوقاف زماننا لانهم

يذكرون التسليم باللسان فقط دون ان تصحبه حقيقة كما شاهدته  
بنفسى وممته من ثقات كتبة المحكة وكذلك هو مفقود من  
اوقاف المصور القريبة منا والدليل عليه امور الاول اننا لا نجد  
في صكوك اوقافها ما يدل على التسليم حقيقة كالتصريح بفراغ  
الدار او الخانوت من ائمة الواقف كما كان يصرح به المشايخ  
المتقدمون لان فراغها شرط لصحة التسليم للخ

اقول ان فراغ الدار والخانوت من ائمة الواقف المستور ما اذا  
كان الوقف على نفس الواقف ليس بشرط في التسليم بل يكفي فيه  
ان يخرج صكه ويسلمه الى المتولى فيكون الواقف بمد هذا تصرفه  
بحالة غير الحالة الاولى كما صرحوا بذلك في كيفية القضاء وطريقه  
قال في البرازية لان البرهان يقبل عليه بلا دعوى كالشهادة على  
المتق في المختار وعليه الفتوى اهـ . ولذا قال في المحيط ولو  
قضى بالوقفية بالشهادة القائمة على الوقف من غير دعوى يصح  
لان حكمه هو التصديق بالغلة وهو حق الله تعالى وفي حقوق الله  
يصح القضاء بالشهادة من غير دعوى اهـ بحر . وعلى هذا يكفي  
ان يخلى بين المتولى وبين المدين الموقوفة بحيث يمكنه وضع يده  
عليها ويكون في ذلك الاعتراف بما ذكر في كتاب الوقف ثم يظهر  
عدم الازوم للوقف فيمتنع الغير من تسليمه ذلك فيرفع امره  
الى القاضي فيحكم بالزوم الوقف وصحته فعند ذلك للواقف ان

يرتجعه من يد المتولي ويتولى امره بنفسه كما هو عند الامام محمد  
فانه عنده يرتجعه متى شاء

وقوله ( الثالث ما يذكر في تلك الصكوك من الوقف على نفس  
الواقف لانه ينافي اخراجه من يده وقد صرح في الخانية والبرازية  
وغيرهما ببطالان الوقف على النفس قال السرخسي في المبسوط  
وفتري طائفة المشايخ على قول محمد اه أي من اشتراط التسليم  
لصحته وبطلان الوقف على النفس النسخ )

أقول مسألة الوقف على النفس أوجعل الخلة لنفسه جائز عند  
أبي يوسف وعليه الفتوى قال في رد المحتار كذا قاله الصدر الشهيد  
وهو يختار أصحاب المتوفى ورجحه في الفتع واختاره مشايخ  
بلخ وفي البحر عن الحاوي أنه المختار للفتوى ترغيبا للناس في  
الوقف وتكثيرا للخير اه . وما ذهب اليه أبو يوسف بأن  
الوقف يتم ولا يحتاج الى قبض الغير قال به الجمهور وهو مذهب  
الشافعي . وحجتهم أني عمر وعليا وفاطمة رضي الله عنهم أوقفوا  
أوقافا وأمسكوها بأيديهم وكانوا يصرفون الانتفاع منها في  
وجوه الصدقة فلم تبطل . قال الميمني ان عمر لما وقف ثم شرط لم  
يأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يخرج من يده فكان سكوته  
عن ذلك دالا على صحة الوقف وان لم يقبضه الموقوف عليه  
وفي القهستاني ان التسليم ليس بشرط اذا جعل الواقف نفسه قima

وفي الفتح ان قول أبي يوسف في عدم اشتراط التسليم أوجه عند  
المحققين انتهى

وقوله ( ان كلمة المشايخ في كلام السرخسي يريد بها من كان  
من المجتهدين أو من أهل التخريج أو الترجيح فلا يمارضه ما قد  
يوجد في كلام بعض المتأخرين من أن الفتوى على قول أبي  
يوسف الخ )

أقول هذا التريد خلط من صاحب الفتوى يقصد به الترويح  
والذي صرحوا به ان اصطلاحهم اطلاق لفظ المشايخ على من لم  
يدرك الامام من أهل المذهب وهذا يشمل مجتهد المذهب . وهم  
أهل التخريج والترجيح . ومجتهد الفتوى وهو القادر على الترجيح  
فقط كذا في وقف النهر عن العلامة قاسم . ولا ندري ماذا يقول  
في الخصاص الذي هو من أهل التخريج وأكثرتخرجه على قول  
أبي يوسف . وكثير من أهل الترجيح رجحوا قول أبي يوسف  
كما يعلم ذلك من تتبع نصوص المذهب

وقوله ( فما قدمنا يعلم أن الوقف على الاولاد باطل البتة في  
قول الامام وهو الذي ينبغي الافتاء به لما قدمنا من السراجية  
والحاوي والخيرية والبحر الخ )

أقول الذي قدمه ان صاحب الحاوي صحح في الافتاء قوة  
المدرك يعني انه ينظر الى قوة الدليل ولا شك أن دليل المصاحبين

وعامة العلماء أقوى من دليل الامام كما قدمناه . وقدم عن السراجية والخيرية والبحر ان الفتوى على قول الامام على الاطلاق وذكرنا هناك أنه في غير الذي استثنوه والوقف من الذي استثنوه ولم يرجح أحد قول الامام فيه

وقوله في الوجه الخامس ( لو فرضنا أن الوقف على الاولاد غير مبتدع وأن أصحاب المذهب تكلموا فيه وفرضنا ان أقوالهم متكافئة في القوة صحة وبطلاناً فان ما صار يؤدي اليه في الازمنة الاخيرة من الشذواء وقطيعة الرحم واكل نظاره له كاف ترجيح قول من يشترط الشرائط القاضية ببطلان الموقوف الخ ) فنقول أولاً انه من غير مبالاة كرر النفاذ بشمة يصف بها الاوقاف على الاولاد كقوله جاء ذمها جاء النهي عنها هي محدثة . ليست من البر . انها عين الاثم . انها باطلة البتة . انها مبتدعة كل هذه الجمل أتت بها في أثناء كلامه وما كفاه ذلك بل ترقى وقال انها لم يفعلها أحد من الصحابة معارضاً بهذا ما ثبت في السنة أن جماعة من الصحابة وقفوا على أولادهم امتثالاً لأمر النبي صلى الله عليه وسلم واذنه لهم بالاوقاف . ومعارضاً بذلك علماء الامة الذين تلقوا أمر النبي صلى الله عليه وسلم وفعل أصحابه بالقبول

ثانياً انه جمل ما تكلم به الفقهاء في الوقف على الاولاد كانهم لم يتكلموا به وكأنه غير مدون في كتب المذهب بل لو فرض أنهم

كأموأ عليه إلا أنه لما كان يؤدي إلى الشحنة وقطيمة الرحم  
أكل نظاره له لكان كافيا لترجيح قول من يشترط الشرائط  
القاضية بالبطلان . فانظر إلى هذه الجرأة والنهجم على أمر مشروع  
أذن به النبي صلى الله عليه وسلم وفعله أصحابه رضي الله عنهم وما  
كان ينبغي له أن يبدى له لأنه ينضى إلى عدم الأقدام على كثير  
من المشروعات لأحتمال أن تؤدي إلى ما قاله ، مثال ذلك إقامة  
الأوصياء على اليتامى لحفظ أموالهم أمر به الشارع مع احتمال  
تمدى الأوصياء على أموالهم وهو كثير الوقوع . ومثل الأقدام  
على الزواج الذي من الشارع عليه مع احتمال تمدي الأزواج  
على زواجهم أو نشوز الزوجات وهو أكثر وقوعا من الأول  
كما هو مشاهد . على أن كل ما قاله في الوقف من أنه يؤدي إلى  
الشحنة الخ يقال مثله في التركة بين الورثة نظرا لفساد الزمان  
وكثرة المطامع وقلة المبالاة بكل الحقوق بل النزاع والشحنة  
بين الورثة في التركات أكثر منها في الأوقاف كما هو مشاهد فلمل  
هذا المفتى بعد ذلك يفتي أيضا أن الورثة لا يرثون فيما يتركه  
مورثهم بل يكون للأجهات التي جعل لها حق إبطال الوقف على  
الترية ولعل الله يحدث بعد ذلك أمرا . ثم نقول إن الشارع  
حكيم إذا رأى جهة فيما خير ولو كان مكتمفا بشروط كثيرة  
يأمر بتحصيل هذا الخير ويحذر من الوقوع فيما جاوره من

الشرور . ولا شك أن أصل طلب الشارب للوقف إرادة الخير  
وكونه يخشى وقوع الشر من يتولاه لا يقتضي أن لا تفعله . فإن  
الله سبحانه وتعالى اذن للولي أن يأكل بالمعروف فإن تعدي وخان  
فإن ثبت عليه بالبينه فلا قاضي أن يعزله ويولي غيره وإن لم يشبهه  
كان له تولية مشرف معه وإن كانت خيانتة في خفاء لا يأكل  
في بطنه إلا نار جهنم وسيصلي سميرا

❖ ❖ ❖

كتبه الفقيه اليه تعالى محمد بنيت المطيعي الحنفي غفر الله له  
ولوالديه وللمؤمنين آمين

